

البنك المركزي العراقي
دائرة الاحصاء والابحاث
قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية

التقرير الفصلي لميزان
المدفوعات العراقي

الفصل الثالث 2024





جمهورية العراق
البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث

التقرير الفصلي لميزان المدفوعات العراقي
الفصل الثالث 2024

Quarterly Report of Iraqi Balance of Payments
Third Quarter 2024

Statistics & Research Department

www.cbi.iq

المحتويات	الصفحة
قائمة المفاهيم الرئيسية لميزان المدفوعات	أ - ب
المقدمة	ج
-1 الحساب الجاري	1
1-1 الميزان التجاري	1
2-1 ميزان الخدمات	4
3-1 ميزان السلع والخدمات	5
4-1 حساب الدخل الأولي	8
5-1 حساب الدخل الثانوي	9
-2 الحساب الرأسمالي	10
-3 الحساب المالي	11
1-3 صافي الاستثمار المباشر	11
2-3 استثمار الحافظة	12
3-3 الاستثمارات الأخرى	13
4-3 الأصول الاحتياطية	14
-4 صافي السهو والخطأ	15

قائمة الأشكال	الصفحة
1 التوزيع النسبي لهيكل الصادرات السلعية للفصلين الثاني والثالث 2024	2
2 التوزيع النسبي لهيكل الاستيرادات السلعية للفصلين الثاني والثالث 2024	3
3 التوزيع النسبي لهيكل الصادرات الخدمية للفصلين الثاني والثالث 2024	4
4 التوزيع النسبي لهيكل الاستيرادات الخدمية للفصلين الثاني والثالث 2024	5
5 التوزيع النسبي لهيكل صادرات السلع والخدمات للفصلين الثاني والثالث 2024	6
6 التوزيع النسبي لهيكل الاستيرادات السلعية والخدمات للفصلين الثاني والثالث 2024	7
7 مقارنة بين مكونات حساب الدخل الأولي للفصلين الثاني والثالث 2024	9
8 مقارنة بين مكونات الدخل الثانوي للفصلين الثاني والثالث 2024	10
9 مقارنة بين مكونات الحساب الرأسمالي للفصلين الثاني والثالث 2024	10
10 مقارنة بين مكونات الحساب المالي للفصلين الثاني والثالث 2024	11
11 تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل والخارج من وإلى العراق للفصلين الثاني والثالث 2024	11
12 مكونات الاستثمار الاجنبي المباشر في الداخل للفصلين الثاني والثالث 2024	12
13 مقارنة بين مكونات استثمارات الحافظة للفصلين الثاني والثالث 2024	12
14 مقارنة بين مكونات صافي الاستثمار الآخر للفصلين الثاني والثالث 2024	13
15 مكونات الأصول الاحتياطية للحساب المالي للفصلين الثاني والثالث 2024	14
16 شكل توضيحي يمثل دور صافي فقرة السهو والخطأ في تفسير إختلال ميزان المدفوعات	16

قائمة الجداول	الصفحة
1 التوزيع النسبي والمطلق لهيكل صادرات السلع والخدمات للفصلين الثاني والثالث 2024	6
2 التوزيع النسبي والمطلق لهيكل استيرادات السلع والخدمات للفصلين الثاني والثالث 2024	7
3 الجوانب الدائنة والمدينة في الحسابات الرئيسية لميزان المدفوعات	15

قائمة المفاهيم الرئيسية لميزان المدفوعات

أولاً: الحساب الجاري: يُسجل الحساب الجاري تدفقات السلع والخدمات والدخل الأولي والدخل الثانوي بين المقيمين وغير المقيمين.

- ١. الميزان التجاري:** يُسجل الميزان التجاري الفروقات بين الصادرات السلعية واستيراداتها.
- ٢. ميزان الخدمات:** يُسجل ميزان الخدمات الفروقات بين صادرات الخدمات واستيراداتها ، ويتم تبويب أنواع الخدمات المصنفة في هذا الميزان وفقاً لنوع الخدمة المقدمة وليس حسب الجهة المقدمة للخدمة وذلك بالترابط الوثيق بين دليل التجارة الدولية في الخدمات وبين دليل ميزان المدفوعات.
- ٣. حساب الدخل الأولي:** يُبين حساب الدخل الأولي تدفقات الدخل بين الوحدات المؤسسية المقيمة وغير المقيمة.
 - أ. حساب توليد الدخل** (والذي يُسجل فيه الدخل المتولد في عملية الإنتاج) ويقع ضمنه تعويضات العاملين الموسمين (لأقل من سنة) والتي تُعد اجورهم دخلاً عن المساهمة بمدخل العمل في عملية الإنتاج.
 - ب. حساب تخصيص الدخل الأولي** (والذي يُسجل فيه الدخل الأولي الذي يُعزى إلى الوحدات المؤسسية المسؤولة عن توفير اليد العاملة والأصول المالية والموارد الطبيعية).
- ٤. حساب الدخل الثانوي:** يُبين حساب الدخل الثانوي التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين لبيان دورها في عملية توزيع الدخل بين الاقتصادات، وتتخذ تحويلات الدخل الثانوي هذه شكلاً نقدياً أو عينيّاً، كما تقسم هذه التحويلات إلى:
 - أ. التحويلات الخاصة:** وتشمل هذه التحويلات تحويلات العاملين لأكثر من سنة ، والمساعدات المحولة سواء كانت بين أفراد أو أسر معيشية بغض النظر عن صلة القرابة.
 - ب. التحويلات الرسمية:** وتشمل الضرائب على الدخل والثروة والمزايا والمساهمات الاجتماعية والاشتراكات والمنح.

ثانياً : الحساب الرأسمالي

يعرض الحساب الرأسمالي التحويلات الدائنة والمدينة للأصول الثابتة غير المنتجة غير المالية (كالموارد الطبيعية، وعقود الإيجار والتراخيص والأصول التسويقية) والمنح الرأسمالية المقدمة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية ، ويعمل هذا الحساب مع الحساب الجاري كبندين يوازن الحساب المالي، حيث يُبين كل من الحسابين (الجاري + الرأسمالي) المعاملات غير المالية ليُمثل رصيديهما صافي الإقراض أو الإقتراض غير المالي، فيما يُبين الحساب المالي كيفية تمويل صافي الإقراض أو الإقتراض.

ثالثاً: الحساب المالي

يُسجل هذا الحساب المعاملات التي تنطوي على أصول وخصوم مالية وتتم بين المقيمين وغير المقيمين. ويسمى الرصيد الكلي للحساب المالي صافي الإقراض/ صافي الاقتراض ويُعرف صافي الإقراض على إنه تقديم الاقتصاد أموالاً إلى العالم الخارجي أي ارتفاع الاصول ، أما صافي الاقتراض فهو قيام باقي العالم بتقديم الأموال إلى الاقتصاد المعني أي انخفاض الاصول، مع الإشارة إلى وجوب مساواة الرصيد الكلي لهذا الحساب مع مجموع رصيدي الحسابين الجاري والرأسمالي)، وفيما يأتي أهم مكونات هذا الحساب:

- ١. صافي الاستثمار المباشر:** يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تدفقات استثمارية للمستثمرين الأجانب التي تمثل ما نسبته نحو (10%) أو أكثر من رأسمال الشركة، أو ما يمثل نحو (10%) من القوة التصويتية.

ويتم هذا النوع من الاستثمار من أجل الحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة تعمل في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر، وينطوي هذا النوع من الاستثمار على علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة وسيطرة دائمتين لكيان مقيم في اقتصاد واحد في مؤسسة مقيمة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر الأجنبي.

٢. استثمار الحافطة: يشمل استثمار الحافطة المعاملات في الأوراق المالية والمراكز عبر الحدود التي تنطوي على سندات دين أو حقوق ملكية غير المضمنة في الاستثمار المباشر أو الأصول الاحتياطية أي التي تملك قوة تصويتية أقل من (10%)، وتتميز الأوراق المالية المضمنة تحت بند استثمار الحافطة بتيسير تداولها مما يتيح حيازتها لدى مختلف الأطراف على مدار عمرها وهذا يمثل للمستثمرين فرصة لتنوع محافظهم الاستثمارية والتمكن من سحب استثماراتهم بسهولة، فضلاً عن ارتفاع درجة سيولة التداول في تلك الأدوات المالية.

٣. الاستثمارات الأخرى: تغطي الاستثمارات الأخرى حصص الملكية الأخرى والعملية والودائع والقروض ونظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة والانتمانات والسلف التجارية ومخصصات حقوق السحب الخاصة.

٤. الأصول الاحتياطية: يتضمن جانب الأصول الاحتياطية الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة (كالمحافظة على الثقة في العملة المحلية) وتشكيل أساس يستند إليه في الإقتراض الخارجي، ولا بد أن تكون الأصول الاحتياطية أصولاً بالعملة الأجنبية وأصولاً موجودة بالفعل، ويستبعد منها الأصول المحتملة.

حقوق السحب الخاصة: تُعدُّ حقوق السحب الخاصة أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام 1969 ليكون مكملاً للاحتياطيات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، ويمكن للبلدان الأعضاء في الصندوق المشاركين في إدارة حقوق السحب الخاصة مبادلة تلك الحقوق بأي من العملات القابلة للاستخدام الحر، حيث تعمل هذه الوحدات كعنصر مكمل للاحتياطيات البلدان من النقد الأجنبي لدعم اقتصاداتها وتحد من اعتمادها على الدين المحلي أو الخارجي الأعلى تكلفة.

أ. الذهب النقدي: هو الذهب الذي تملكه السلطات النقدية والذي تحتفظ به على شكل سبائك تصل نسبة نقائها إلى (995 بالألف) ويتم تداولها في أسواق منظمة أو من خلال ترتيبات ثنائية بين البنوك المركزية.

وضع الاحتياطي لدى الصندوق: ويعبر هذا الوضع عن شريحة الاحتياطي أي المبالغ بالعملة الأجنبية التي يجوز للبلد العضو سحبها من الصندوق خلال مدة قصيرة، وأي مديونية للصندوق (بموجب اتفاقية اقتراض) في حساب الموارد العامة تكون متاحة بسهولة للبلد العضو من خلال إجراء عمليات شراء من شريحة الاحتياطي وتكون متاحة من خلال مدة زمنية يتم الإتفاق عليها.

ب. الموجودات الأجنبية: وتشمل ما يأتي:

- **العملة والودائع:** وتشمل الودائع لدى البنوك المركزية الأجنبية وبنك التسويات الدولية وغيرها من شركات تلقي الودائع غير المقيمة واتفاقات الودائع في حسابات الصندوق الائتمانية القابلة للاسترداد بسهولة لتسوية احتياجات ميزان المدفوعات.
- **الأوراق المالية:** وتتضمن سندات الملكية وسندات الدين السائلة والقابلة للتداول والصادرة عن كيانات غير مقيمة ومن بينها الأوراق المالية طويلة الأجل (كأذونات الخزنة الأمريكية) ويستبعد منها الأوراق المالية غير المدرجة للتداول العام إلا إذا كانت سائلة.

المقدمة

إنطلاقاً من حرص دائرة الإحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي على تعزيز سياسة الإفصاح والشفافية، التي تهدف إلى خدمة وظائف عدة يأتي في مقدمتها مراقبة المؤشرات الرئيسية للقطاع الخارجي من أجل تحديد مجالات إحتياجات السياسة الإقتصادية فقد تضمن إعداد هذا التقرير للفصل الثالث لعام 2024 هذا قسمين يوضحان التخلخل الذي يؤدي إلى عدم التوازن وهما الحساب المالي والحسابين الجاري والرأسمالي.

يُعدُّ ميزان المدفوعات المرأة التي تعكس نشاط الاقتصاد الوطني حيث يدرج فيه كل المعاملات الإقتصادية بعمليات حسابية دائنة ومدينة خلال فترة زمنية محددة بين بلد معين والعالم الخارجي.

أسفرت معاملات الأقتصاد العراقي مع العالم الخارجي للفصل الثالث 2024 فائضاً في ميزان المدفوعات مسجلاً تراجعاً في تدفقه البالغ (1361.7) مليون دولار مقابل تدفقه البالغ (1924.7) مليون دولار للفصل الثاني 2024، حيث سجل الحساب الجاري للفصل الثالث تراجعاً في فائضه بنسبة (54.1%) عن الفصل السابق لذات العام نتيجة لتراجع الميزان التجاري للفصل الثالث 2024 بنسبة (28.7%) عن الفصل السابق نتيجة لتراجع تصدير المنتجات النفطية والصادرات السلعية الأخرى ولزيادة الاستيرادات للفصل الثالث 2024 بنسبة (25.5) عن الفصل السابق لزيادة الاستيرادات الحكومية الرأسمالية عن الفصل السابق وكذلك استيرادات القطاع الخاص المتمثلة بتعزيزات وكذلك سجل ميزان الخدمات زيادة في تدفقه السالب حيث بلغ (4124.4-) مليون دولار للفصل الثالث مقابل (2496.9-) مليون دولار للفصل السابق وبنسبة (65.2%) نتيجة زيادة العجز في خدمات السفر وحقق حسابي الدخل الأولي والدخل الثانوي للفصل الثالث 2024 تراجعاً بنسبة (32.6%) و (64.7%) عن الفصل السابق نتيجة زيادة جانب المدفوعات في كلا الحسابين، كما حقق الحساب الرأسمالي عجزاً للفصل الثالث بمقدار (0.1-) مليون دولار متمثلة بمعاملات الأثر في حين لم يسجل أي معاملة للفصل السابق وحقق الحساب المالي للفصل الثالث 2024 تراجعاً ملحوظاً بلغت نسبته (63.3%) عن الفصل السابق.

ولتحقيق التوازن لابد ان يتحقق التساوي من الناحية النظرية بين كل من الحسابين (الجاري والرأسمالي) و (الحساب المالي) والذي يكشف عدم التساوي بينهما التي تنشأ من الناحية العملية نتيجة لقصور البيانات المصدرية ووسائل إعداد البيانات والتي يُعبر عنها بفقرة (صافي السهو والخطأ) والتي ظهرت بقيمة سالبة نتيجة وجود عدد من المعاملات التي لم يتم تسجيلها في الحساب الجاري.

1- الحساب الجاري:

هناك شقين مهمين لا بد من بيانهما قبل البدء بتحليل مؤشرات هذا الحساب :

الشق الأول: يشهد الحساب الجاري عجزاً حين يتجاوز استهلاك الدولة إنتاجها، وفقاً للعلاقة المهمة بين الحساب الجاري للدولة وبين حسابيها الرأسمالي والمالي، حيث يتضمن الحساب الجاري التجارة الدولية وصافي الدخل على الاستثمارات، والمدفوعات المباشرة فيما يصف الحساب المالي التغيير في الملكية الدولية للأصول، وشمول الحساب الرأسمالي جميع المعاملات المالية الأخرى، التي لا تؤثر على الإنتاج الاقتصادي للدولة، وهذه العلاقة موضحة فيما يُطلق عليها "معادلة الهوية التجارية" والتي تنص "إذا كانت الدولة تدير عجزاً في حسابها الجاري فيجب عليها موازنة هذا العجز بتدفقات مساوية في الحساب المالي"، ويُعدّ عجز الحساب الجاري مستداماً ما دام هناك مقرضون دوليون لديهم استعداداً لتمويل هذا العجز، ولكن إذا تعثر تدفق الأموال إلى داخل الاقتصاد فغالباً ماتتدهور قيمة العملة ويعاني الاقتصاد من اضطرابات مفاجئة لذا يتم التركيز على الحساب الجاري الذي يُشكّل الجزء الأكبر والأهم في ميزان المدفوعات كونه يرتبط بمؤشرات الحسابات القومية المتمثلة بالإنتاج والدخل القومي والتي يمنح نموها صورة إجمالية لإتجاه ومستوى النمو الاقتصادي .

الشق الثاني: إن الفائض الذي يحققه الحساب الجاري لا يقل خطورة عن العجز، ففائض الإنتاج المحلي يظهر في الحساب الجاري حين يتجاوز إنتاج الدولة استهلاكها أو حينما ترتفع معدلات الإدخار بالمقارنة مع معدلات الاستثمار، وبما أنّ هذه الدول لا تستهلك كل إنتاجها الذي قد يكون (سلعة أولية) كما هو الحال في الدول الربعية فهي تكون بحاجة دائمة إلى من يشتري هذا الفائض، وعلى هذا الأساس تقوم الدول التي تدير فوائض في حساباتها الجارية بإقراض مدخراتها العينية إلى بقية دول العالم ليصبح لديها المال اللازم لشراء الفائض من إنتاج الدول المقرضة.

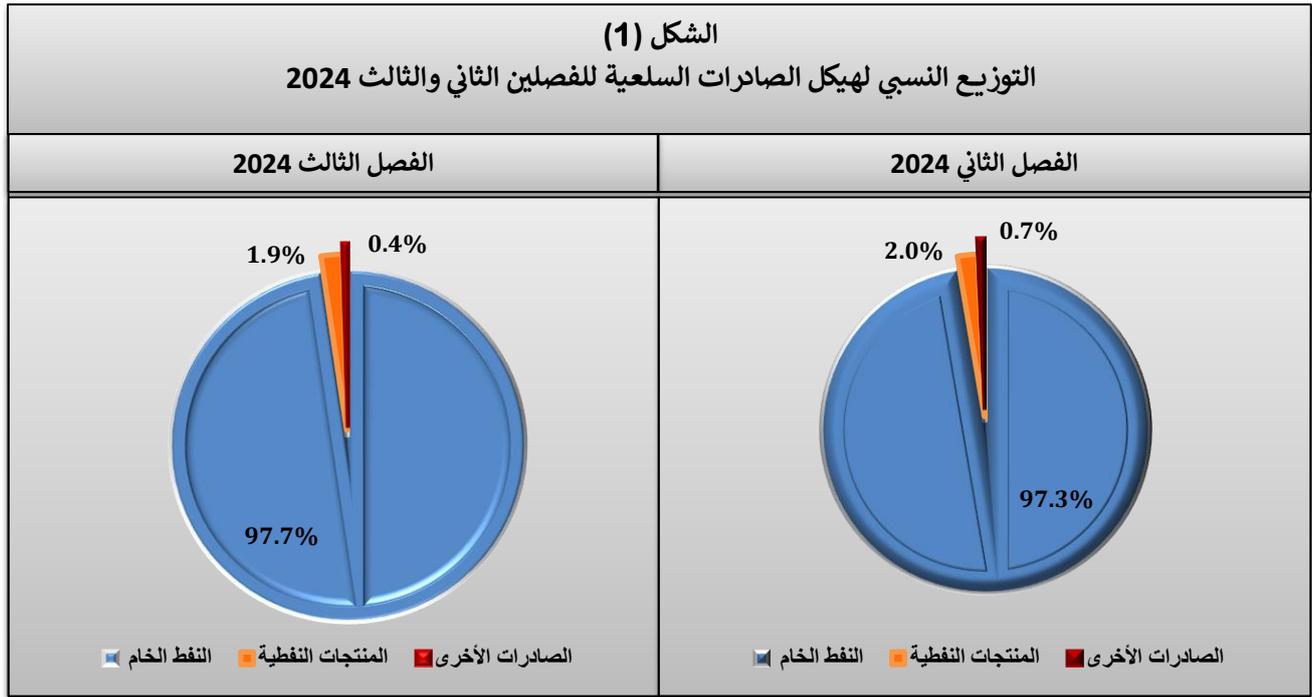
الحساب الجاري: سجّل هذا الحساب تراجعاً في الفصل الثالث لعام 2024 ليلبغ (4376.4) مليون دولار مقابل (9530.1) مليون دولار للفصل السابق لعام 2024، وفيما يأتي تفسيراً شاملاً يوضح مكونات هذا الحساب والتي أدت إلى تراجعها عن الفصل الثاني 2024 وبنسبة (54.1%) :

1-1 الميزان التجاري: حقق الميزان التجاري للفصل الثالث تراجعاً في الفائض بلغت نسبته (28.7%) ليلبغ (8036.5) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (11272.1) مليون دولار للفصل السابق، وفيما يلي توضيح مكونات هذا الحساب:

1-1-1 الصادرات السلعية: سجّلت الصادرات السلعية للفصل الثالث من عام 2024 ارتفاعاً بلغت نسبته (2.0%) ليلبغ (26488.9) مليون دولار مقابل (25972.9) مليون دولار للفصل الثاني 2024، وفيما يلي توضيح شامل لمكونات هذا الحساب التي أدت إلى الزيادة الحاصلة فيه :

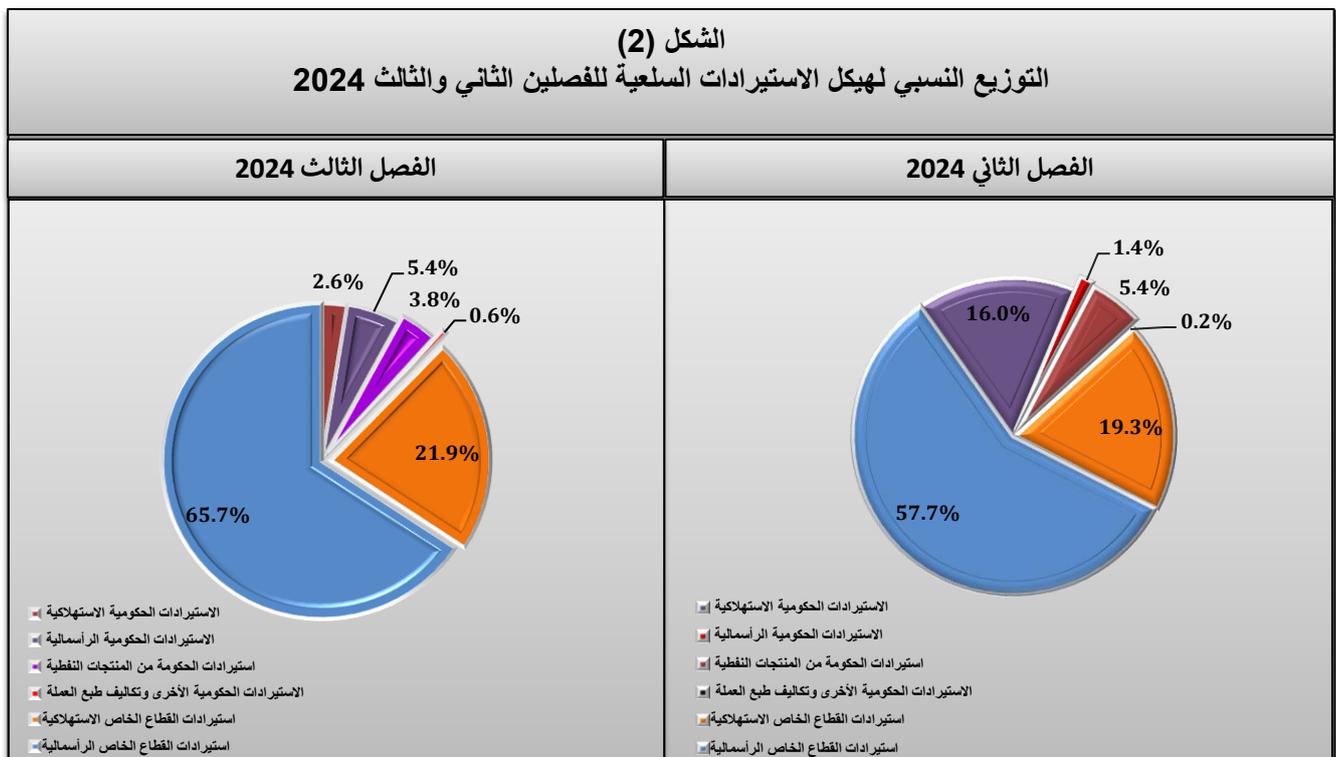
● **صادرات النفط الخام:** شكّلت أقيام هذه الصادرات للفصل الثالث من عام 2024 نسبة مساهمة نسبية (97.7%) من إجمالي الصادرات السلعية مسجلة زيادة نسبتها (2.3%) عن الفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع الكميات المصدرة التي حققت نمواً بلغت نسبته (4.4%) عن الفصل السابق، في حين سجّلت أسعار النفط انخفاضاً بلغت نسبته (1.7%) حيث بلغت قيمتها (79.7) دولار للبرميل للفصل الثالث من عام 2024 مقابل (81.3) دولار للبرميل للفصل السابق .

- **شكّلت صادرات العراق من المنتجات النفطية** التي يتكون معظمها من (زيت الوقود، النفط والبنزين الطبيعي) للفصل الثالث من عام 2024 مساهمة نسبية بلغت (1.9%) من إجمالي الصادرات الكلية مقابل مساهمتها البالغة (2.0%) للفصل السابق مسجلة تراجعاً طفيفاً بلغت نسبته (1.2%) .
- **شكّلت صادرات العراق السلعية الأخرى** سجّلت تراجعاً بلغت بنسبها (37.3) عن الفصل السابق بسبب انخفاض تصدير (المواد الكيماوية والمواد الخام والاعذية والحيوانات الحية) التي شكلت مساهمة نسبية بلغت (0.4%) من إجمالي الصادرات الكلية مقابل مساهمتها البالغة (0.7%) للفصل السابق، والشكل (1) يوضح التوزيع النسبي لهيكل الصادرات السلعية.



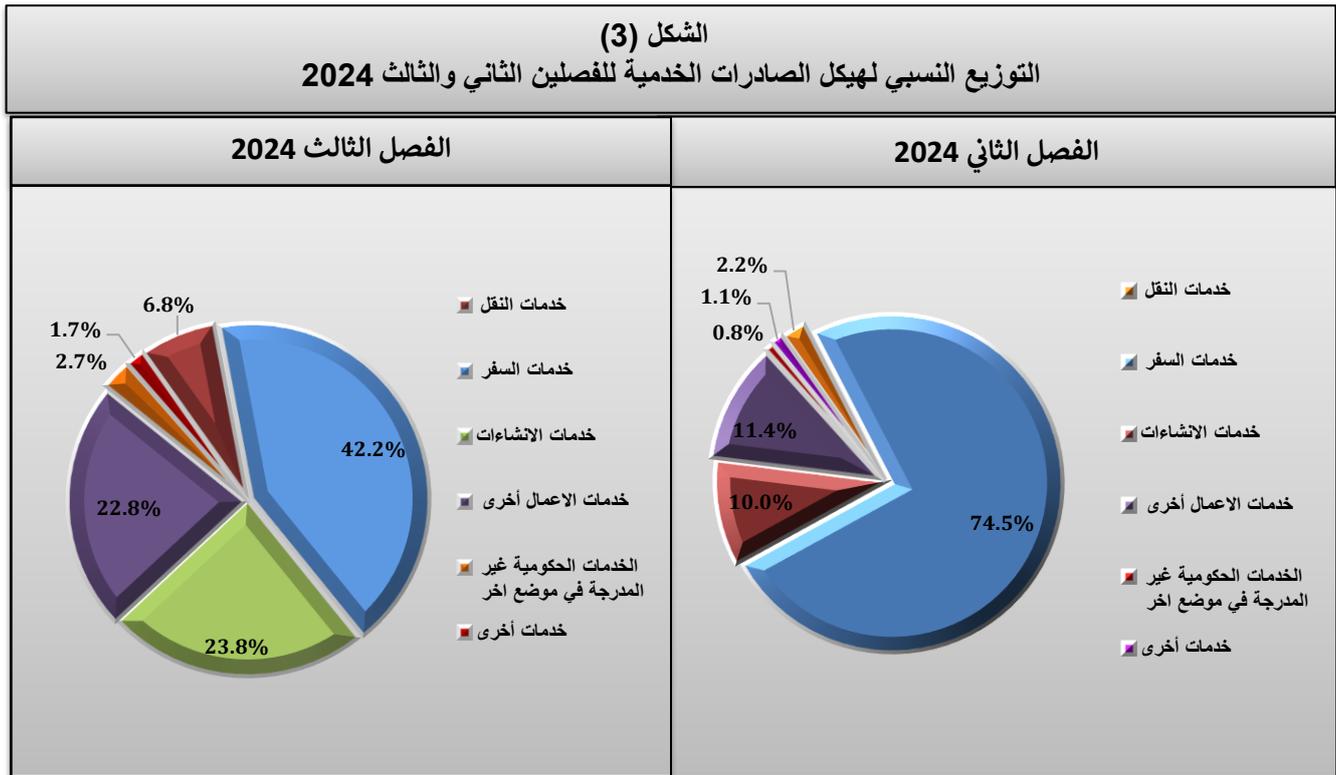
- 2-1-1 الاستيرادات السلعية:** سجّلت الاستيرادات السلعية للفصل الثالث من عام 2024 ارتفاعاً ليبلغ (18452.4) مليون دولار عن الفصل السابق ليبلغ (14700.8) مليون دولار لتبلغ نسبته (25.5%) عن الفصل الثاني من عام 2024، والجزء الأكبر الذي ساهم بذلك هو زيادة تعزيزات الأرصدة، حيث سجّلت نسبة نمو للفصل الثالث لعام 2024 بلغت (47.1%) عن الفصل السابق، أما عن أهم مكونات الاستيرادات فهي كما يلي :
- **سجّلت الاستيرادات الحكومية الاستهلاكية** للفصل الثالث من عام 2024 مساهمة نسبية بلغت (2.6%) مقابل مساهمتها البالغة (16.0%) للفصل الثاني تركز الجزء الأكبر منها استيرادات السلع التي تتضمن (مفردات البطاقة التموينية واستيرادات العقاقير الطبية واستيرادات الطاقة الكهربائية).
 - **سجّلت الاستيرادات الحكومية الرأسمالية** للفصل الثالث من عام 2024 مساهمة نسبية بلغت (5.4%) من إجمالي الاستيرادات مقابل مساهمتها البالغة (1.4%) للفصل الثاني لتشكل هذه الاستيرادات ارتفاعاً بلغت نسبتها (389.4%)، حيث تضمنت إنشاء مستشفيات حديثة من قبل وزارة الصحة وشراء عجلات حوضية تخص الاجهزة الأمنية وفتح مشاريع ري وبزل من قبل وزارة الموارد المائية وتأهيل محطات لانتاج الطاقة الكهربائية من قبل وزارة الكهرباء.

- شكَّلت استيرادات الحكومة من المنتجات النفطية للفصل الثالث من عام 2024 مساهمة نسبية بلغت (3.8%) من إجمالي الاستيرادات الكلية، مقابل مساهمتها البالغة (5.4%) للفصل السابق نتيجة قيام العراق بإنتاج بعض المشتقات النفطية.
- أما الاستيرادات الحكومية الأخرى وتكاليف طبع العملة فقد شكَّلت للفصل الثالث من عام 2024 نسبة مساهمة بلغت (0.6%) من إجمالي الاستيرادات مقابل مساهمتها البالغة (0.2%) للفصل السابق مسجلة زيادة بلغت نسبتها (251.3%) نتيجة ارتفاع تكاليف طبع العملة.
- شكَّلت استيرادات القطاع الخاص الاستهلاكية للفصل الثالث من عام 2024 نسبة مساهمة (21.9%) من إجمالي الاستيرادات مقابل مساهمتها البالغة (19.3%) للفصل السابق، يُسجَّل هذا النوع من الاستيرادات ارتفاعاً بلغت نسبته (42.9%)، ويعزى ذلك لاستيرادات المواد الغذائية، في حين شكل الذهب النقدي الذي بلغت قيمته (17.6) مليون دولار نسبة مساهمة بلغت (0.4%) من إجمالي استيرادات القطاع الخاص الاستهلاكية.
- شكَّلت استيرادات القطاع الخاص الرأسمالية للفصل الثالث من عام 2024 مساهمة نسبية بلغت (65.7%) مقابل مساهمتها البالغة (57.7%) للفصل الثاني مسجلة زيادة بلغت نسبتها (42.9%)، وكما في الشكل (2).



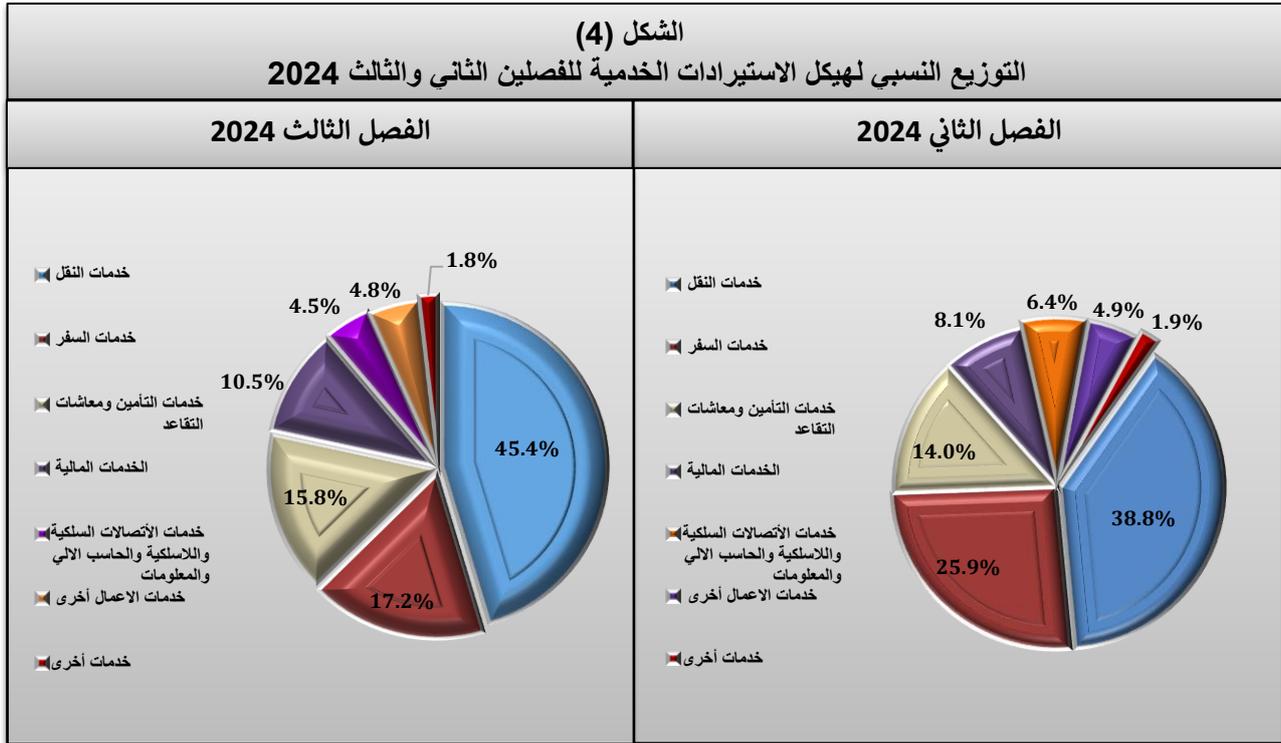
2-1 ميزان الخدمات: سجّل صافي ميزان الخدمات للفصل الثالث من عام 2024 زيادة في عجزه وبنسبة بلغت (65.2%) ليبلغ (-4124.2) مليون دولار مقابل عجزه البالغ (-2496.9) مليون دولار للفصل السابق، وفيما يأتي تفاصيل فقراته :

1-2-1 صادرات الخدمات: سجّلت صادرات الخدمات للفصل الثالث 2024 تراجعاً بلغت نسبته (45.0%) عن الفصل السابق لتبلغ (1402.7) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (2552.3) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى انخفاض أعداد الوافدين من العرب والاجانب والذي يُدرج ضمن بند السفر الذي سجّل ماقيمته (591.5) مليون دولار وبنسبة مساهمة بلغت (42.2%) من إجمالي صادرات الخدمات، كما سجّلت خدمات الانشاءات مبلغاً قدره (333.7) مليون دولار ونسبة مساهمة بلغت (23.8%) من إجمالي صادرات الخدمات، فيما حققت خدمات الاعمال الأخرى مبلغاً قدره (320.5) مليون دولار وبنسبة مساهمة (22.8%) من إجمالي صادرات الخدمات، وحققت خدمات النقل ماقيمته (95.0) مليون دولار ونسبة مساهمة (6.8%) من إجمالي صادرات الخدمات، وشكّلت الخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر مبلغاً قدره (38.2) مليون دولار وبنسبة مساهمة (2.7%) من إجمالي صادرات الخدمات في حين شكّلت الخدمات الأخرى نسبة مساهمة (1.7%) من إجمالي صادرات الخدمات، وكما في شكل (3) يوضح التوزيع النسبي للصادرات الخدمية.



2-2-1 استيرادات الخدمات: سجّلت استيرادات العراق الخدمية للفصل الثالث من عام 2024 زيادة في قيمها بنسبة (9.5%) لتبلغ (5527.1) مليون دولار مقابل (5049.2) مليون دولار للفصل السابق، إذ شكّلت خدمات السفر انخفاضاً عن الفصل السابق بنسبة مساهمة (17.2%) من إجمالي استيرادات الخدمات وذلك بسبب انخفاض أعداد المغادرين العراقيين إلى خارج البلاد ، كما سجّلت مدفوعات الاعمال الأخرى نسبة مساهمة

قدرها (4.8%) من إجمالي استيرادات الخدمات ، وشكَّلت خدمات النقل نسبة مساهمة (45.4%) من إجمالي استيرادات الخدمات ، فيما شكَّلت كل من (خدمات التأمين ومعاشات التقاعد) و(الخدمات المالية) و(خدمات الاتصال السلكية واللاسلكية) نسبة مساهمة (15.8%) و(10.5%) و(4.5%) على التوالي من إجمالي استيرادات الخدمات وشكَّلت الخدمات الأخرى مساهمة نسبية بلغت (1.8%) من إجمالي استيرادات الخدمات ، والشكل (4) يوضح التوزيع النسبي للاستيرادات الخدمية.



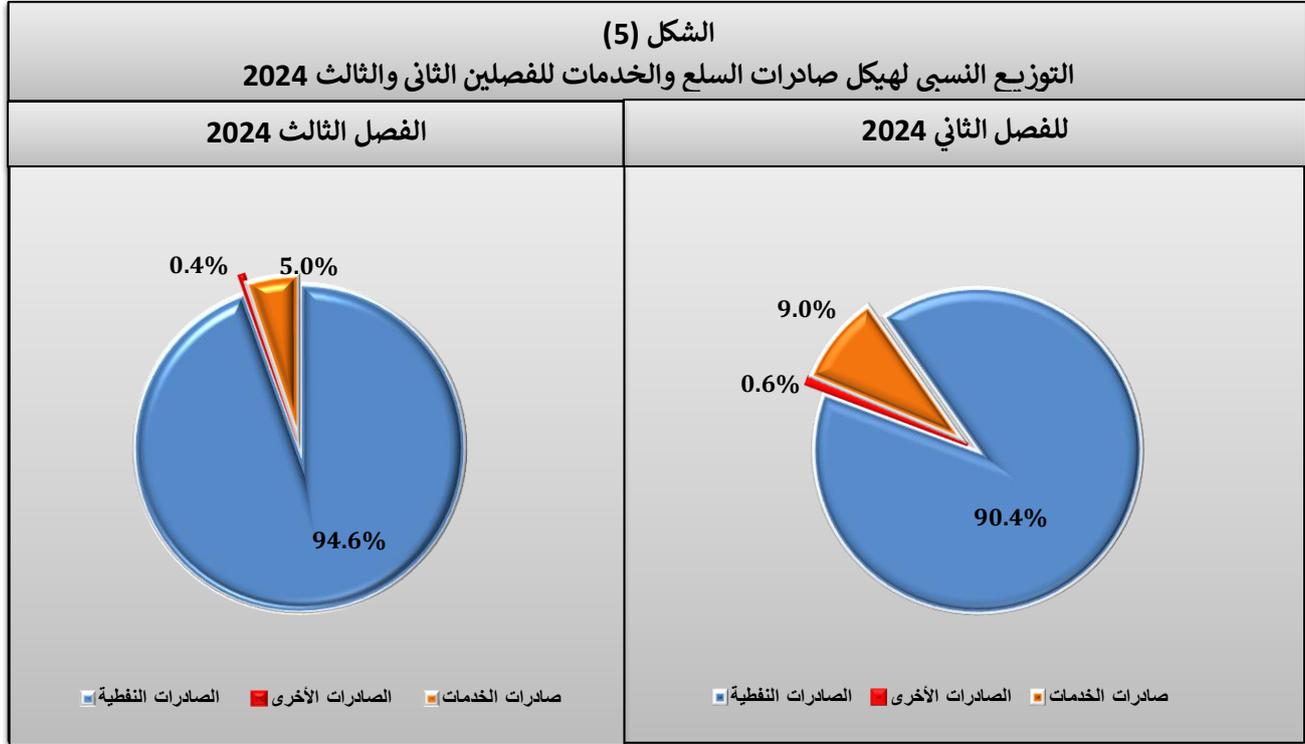
3-1 ميزان السلع والخدمات:

يلاحظ من الجدول (1) أن ميزان السلع والخدمات قد سجَّل للفصل الثالث 2024 تراجعًا نسبتته (55.4%) وبقيمة (3912.1) مليون دولار مقابل (8775.2) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى هذا إلى انخفاض صافي صادرات السلع والخدمات بقيمة (27891.6) مليون دولار عن الفصل السابق فيما حققت صافي استيرادات السلع والخدمات زيادة بلغت قيمته (23979.5) مليون دولار عن الفصل السابق، وفيما يأتي تحليلًا لمكونات الحساب:

1-3-1 صادرات السلع والخدمات:

- سجَّل إجمالي صادرات العراق السلعية والخدمية للفصل الثالث 2024 تراجعًا نسبه (2.2%) وبقيمة (27891.6) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (28525.2) مليون دولار للفصل السابق، حيث شكَّلت صادرات العراق السلعية نسبة (95.0%) من إجمالي الصادرات السلعية والخدمية.
- بلغت المساهمة النسبية لصادرات العراق من (النفط الخام والمنتجات النفطية) للفصل الثالث 2024 (94.6%) من إجمالي صادرات السلع والخدمات مقابل مساهمتها البالغة (90.4%) للفصل السابق، في حين

بلغت المساهمة النسبية للصادرات الخدمية والصادرات الاخرى (5.0%) و(0.4%) مقابل نسبتها البالغة (9.0%) و(0.6%) للفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع نسبة مساهمة النفط الخام، وكما في الشكل (5) الذي يوضح التوزيع النسبي لهيكل صادرات السلع والخدمات.



جدول (1)
التوزيع النسبي والمطلق لهيكل صادرات السلع والخدمات للفصلين الثاني والثالث لعام 2024

التفاصيل	الفصل الثاني 2024	الفصل الثالث 2024	المساهمة النسبية للفصل الثاني 2024	معدل النمو %	المساهمة المطلقة
الصادرات النفطية	25794.9	26377.3	90.4%	2.3%	2.0%
الصادرات الاخرى	178	111.6	0.6%	-37.3%	-0.2%
صادرات الخدمات	2552.3	1402.7	9.0%	-45.0%	-4.0%
صادرات السلع والخدمات	28525.2	27891.6	100.0%	-2.2%	

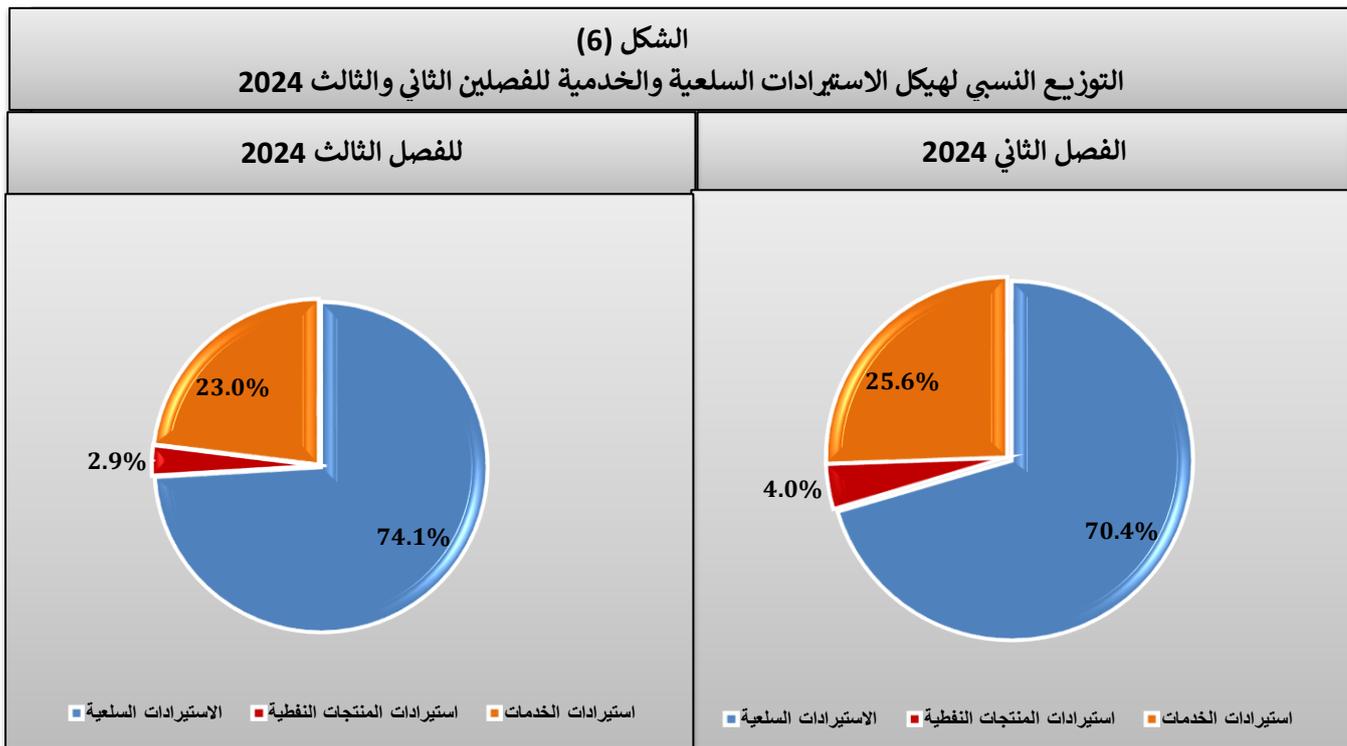
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

2-3-1 استيرادات السلع والخدمات :

- سجّل إجمالي استيرادات العراق السلعية والخدمية للفصل الثالث 2024 نموًا بلغت نسبته (21.4%) وبقيمة بلغت (23979.5) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (19750) مليون دولار للفصل السابق، إذ سجّلت استيرادات العراق من المنتجات النفطية تراجعًا بلغت نسبته (-12.3%) مقارنةً بالفصل السابق وسجّلت نسبة مساهمة قيمتها (2.9%) من إجمالي استيرادات العراق السلعية والخدمية للفصل الثالث لعام 2024 مقابل

مساهمتها البالغة (4.0%) للفصل السابق، وبمساهمة مطلقة (-0.5%) من التراجع الحاصل في إجمالي السلع والخدمات، وكما موضَّح في الشكل (6).

- سجَّلت الاستيرادات السلعية (عدا المنتجات النفطية) نموًا بلغت نسبته (27.7%) عن الفصل السابق وبمساهمة مطلقة بلغت (19.5%) من النمو الحاصل في إجمالي الاستيرادات السلعية والخدمات، وسجَّلت الاستيرادات الخدمية نموًا بلغ (9.5%) وبنسبة مساهمة قيمتها (23.0%) للفصل الثالث 2024 مقارنة بالفصل السابق، حيث سجَّلت مساهمتها النسبية ماقيمته (25.6%) وبمساهمة مطلقة بلغت (2.4%) من النمو الحاصل في إجمالي الاستيرادات السلعية والخدمات، وكما موضَّح في الجدول (2).



جدول (2)
التوزيع النسبي والمطلق لهيكل صادرات السلع والخدمات للفصلين الثاني والثالث لعام 2024

المساهمة المطلقة	معدل النمو%	المساهمة النسبية للفصل الثالث 2024	المساهمة النسبية للفصل الثاني 2024	Q3.2024	Q2.2024	التفاصيل
%19.5	%27.7	%74.1	%70.4	17757.3	13908.3	الاستيرادات السلعية
%-0.5	%-12.3	%2.9	%4.0	695.1	792.5	استيرادات المنتجات النفطية
%2.4	%9.5	%23.0	%25.6	5527.1	5049.2	استيرادات الخدمات
	%21.4	%100.0	%100.0	23979.5	19750	استيرادات السلع والخدمات

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

4-1 حساب الدخل الأولي:

سجل هذا الحساب للفصل الثالث من عام 2024 تراجعاً ملحوظاً بلغت نسبته (32.6%) عن الفصل السابق ليبلغ (415.5) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (616.6) مليون دولار، ويعزى ذلك إلى:-

4-1-1 صافي تدفقات تعويضات العاملين حيث يمثل المبالغ المحولة من قبل العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لأقل من سنة، حيث حقق هذا الحساب للفصل الثالث لعام 2024 تراجعاً بقيمة بلغت (9.7) مليون دولار وبنسبة (30.7%) مقابل قيمته البالغة (14.0) مليون دولار للفصل السابق.

4-1-2 سجل صافي حساب دخل الاستثمار للفصل الثالث لعام 2024 تراجعاً نسبته (32.3%) ليبلغ (409.5) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (604.8) مليون دولار للفصل السابق، ويعزى ذلك إلى التراجع الحاصل في مكونات هذا الحساب، وكما يأتي:

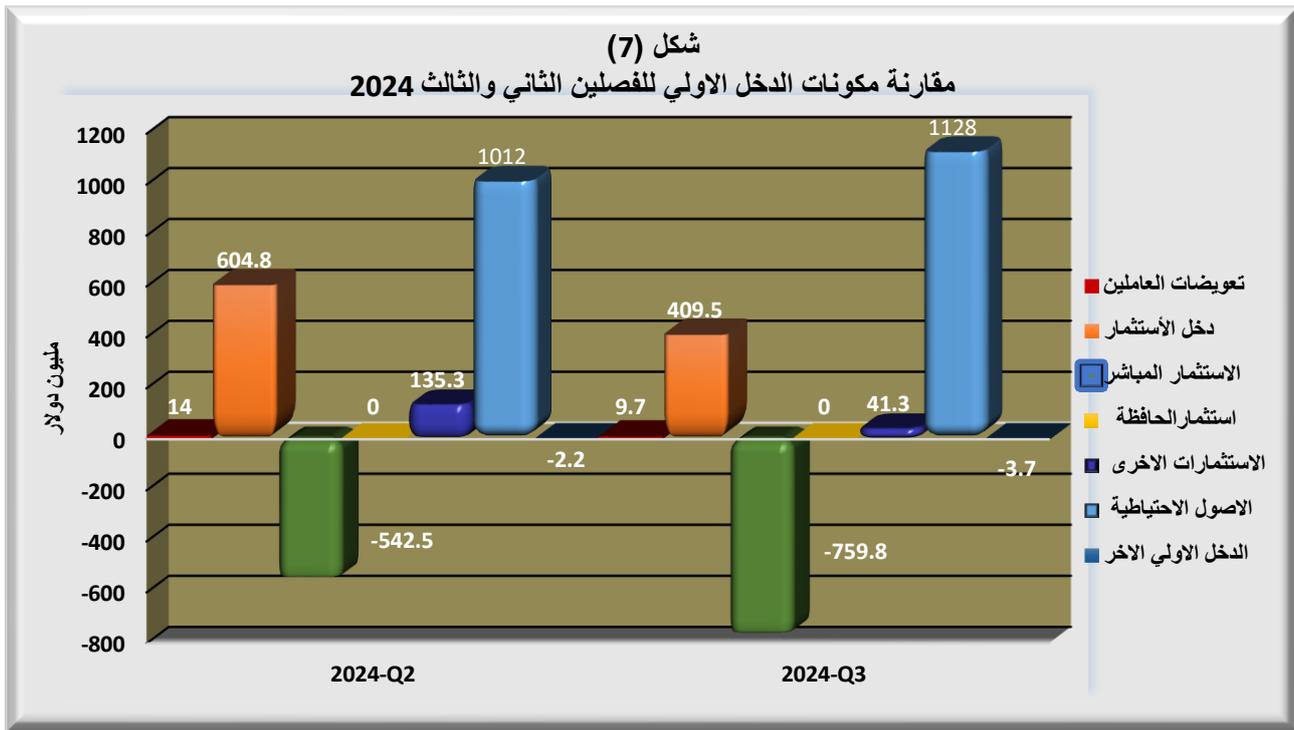
4-1-2-1 الاستثمار المباشر: حقق صافي حساب الاستثمار المباشر للفصل الثالث من عام 2024 زيادة في عجزه بنسبة (40.1%) عن الفصل السابق نتيجة زيادة مدفوعاته إلى الخارج وبنسبة (21.9%) والمتمثلة بزيادة تحويلات أرباح الشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق، وكذلك أرباح الشركات العاملة في العراق نسبة (66.4%) فضلاً عن أرباح صندوق العراق للتنمية التي حققت تحسناً في جانب المقبوضات بمقدار (11.9) مليون دولار في الفصل الثالث 2024 في حين لم تسجل هذه الأرباح في الفصل السابق

4-1-2-2 استثمار الحافطة (فوائد أدونات الخزائن الأجنبية): لم تسجل استثمارات الحافطة التي تتضمن الدخل من حصص الملكية والفوائد المستحقة على سندات الدين أي تدفقات تذكر في هذا الفصل لعدم وجود استثمارات على السندات الحكومية.

4-1-2-3 الاستثمارات الأخرى: سجلت الاستثمارات الأخرى المتمثلة ب (الدخل من حصص الملكية والفوائد) للفصل الثالث 2024 تراجعاً ملحوظاً نسبته (69.5%) لتبلغ (41.3) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (135.3) مليون دولار للفصل السابق ويعزى ذلك لتراجع مقبوضات فوائد وزارة المالية وفوائد وزارة الدفاع.

4-1-2-4 الأصول الاحتياطية: سجل صافي التدفقات المتولدة من فوائد الأصول الاحتياطية للبنك المركزي في الخارج نمواً بلغت نسبته (11.5%) لتبلغ (1128) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (1012) مليون دولار للفصل السابق، ويعزى هذا الارتفاع في تدفقات الأصول الاحتياطية بالدرجة الأساس إلى زيادة فوائد أدونات خزائن اجنبية وفوائد البنك المركزي من مبالغ الاتفاقيات الصينية وفوائد الحسابات الجارية الدائنة وكذلك إيرادات سندات البنوك المحفوظة لدى بنك التسويات.

4-1-3 الدخل الأولي الأخر: سجل هذا الحساب تراجعاً في صافي تدفقاته إلى الخارج بنسبة (68.2%) ليبلغ (-3.7) مليون دولار للفصل الثالث 2024 مقابل (-2.2) مليون دولار للفصل السابق، ويعزى ذلك إلى انخفاض مدفوعات القطاع الخاص الربعية إلى الخارج، والشكل (7) يوضح التطورات الحاصلة في مكونات الدخل الأولي.



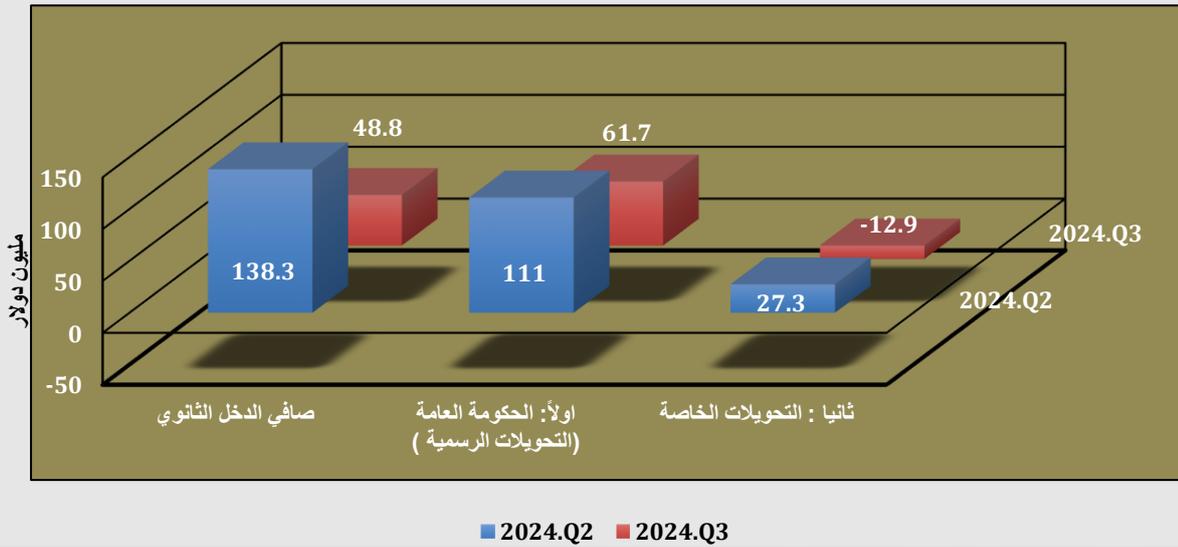
5-1 حساب الدخل الثانوي:

سجّل صافي تدفقات هذا الحساب للفصل الثالث من عام 2024 انخفاضاً بلغت نسبته (64.7%) ليبلغ (48.8) مليون دولار مقابل (138.3) مليون دولار للفصل السابق ويُعزى ذلك إلى:

1-5-1 صافي التحويلات الرسمية (التي تشمل تحويلات الحكومة): سجّلت صافي التحويلات الرسمية للفصل الثالث 2024 انخفاضاً بلغت نسبته (44.4%) عن الفصل السابق ويعزى ذلك إلى انخفاض جانب المقبوضات في التحويلات الجارية المتنوعة من الحكومة العامة بنسبة مساهمة (52.0%).

2-5-1 سجّلت التحويلات الخاصة للشركات المالية وغير المالية والاسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح للفصل الثالث من عام 2024 تراجعاً ملحوظاً بلغت نسبته (147.3%) عن الفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى انخفاض صافي التحويلات الشخصية نتيجة انخفاض في مدفوعات تحويلات العاملين العراقيين لأكثر من سنة وتحويلات جارية اخرى بنسبة (78.3%) و (92.7%) على التوالي، الشكل (8) يوضح مكونات الدخل الثانوي.

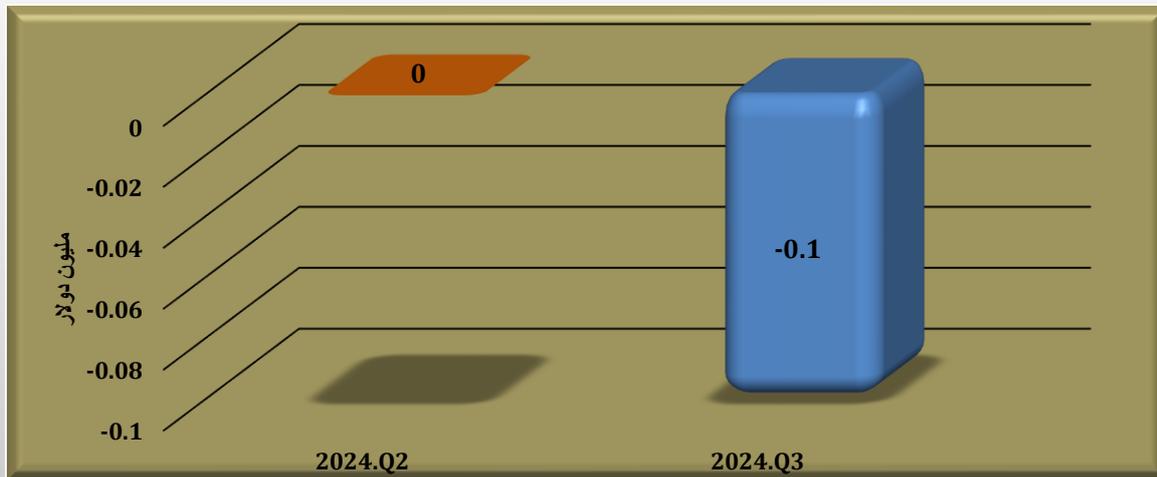
شكل (8)
مقارنة مكونات الدخل الثانوي للفصلين الثاني والثالث 2024



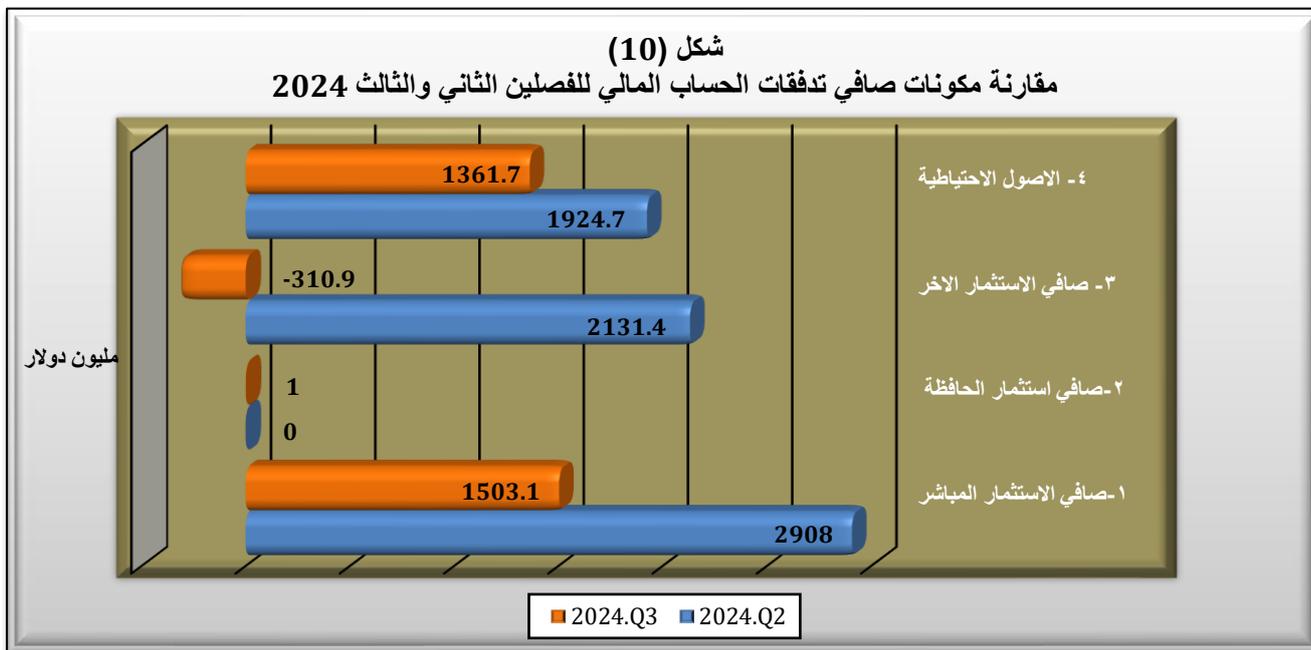
2- الحساب الرأسمالي:

إن اغلب التحويلات الرأسمالية إلى الخارج هي معاملات إرث وسجّلت صافي في الفصل الثالث من عام 2024 (-0.1) مليون دولار ولم تُسجّل أي معاملات في الفصل السابق، كما في شكل (9).

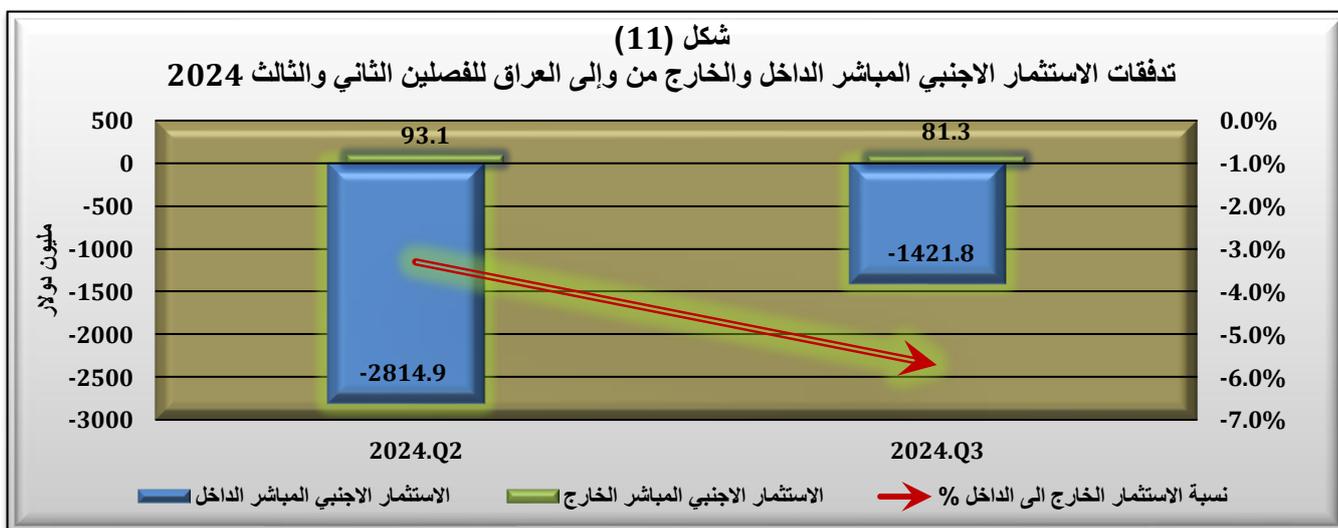
شكل (9)
مكونات الحساب الرأسمالي للفصلين الثاني والثالث 2024



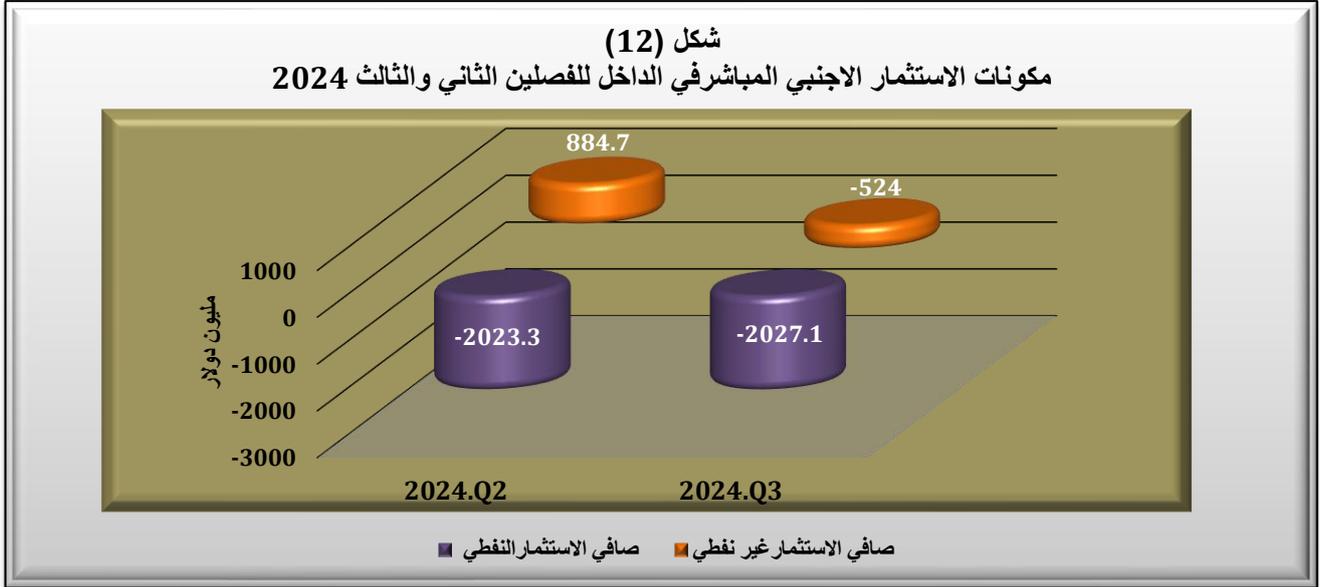
3- الحساب المالي: سجّل صافي تدفق الحساب المالي تراجعًا بلغت نسبته (63.3%) للفصل الثالث من عام 2024 ليبلغ (2554.9) مليون دولار مقابل تدفقه البالغ (6964.1) مليون دولار للفصل السابق، وفيما يلي توضيحات التي تبين التراجع في مكونات هذا الحساب، وكما في الشكل (10).



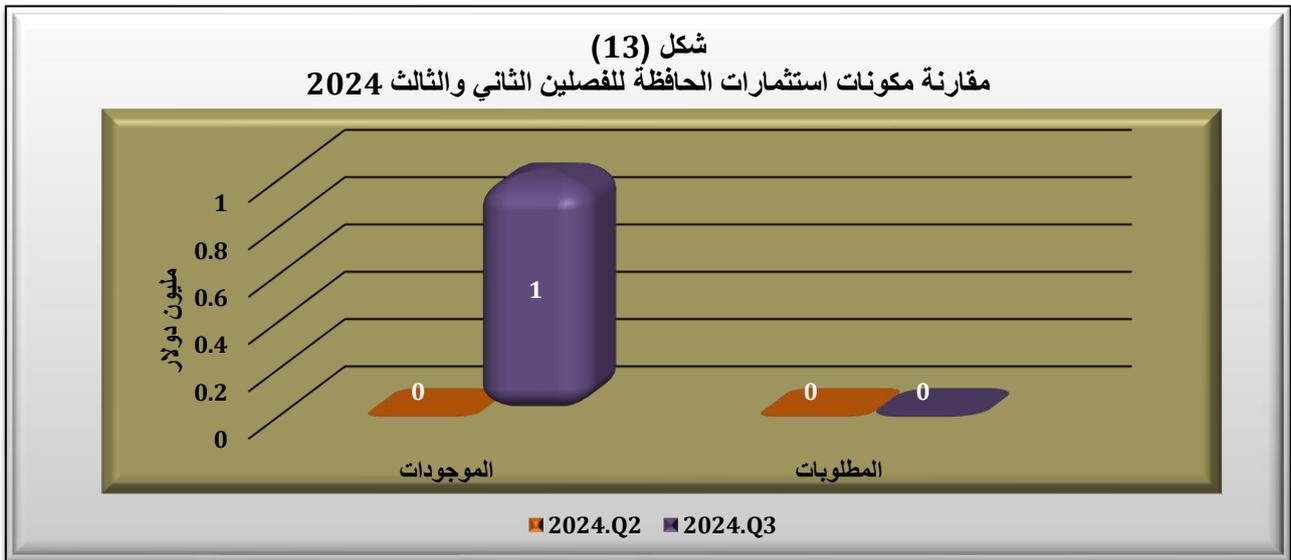
3-1 صافي الاستثمار المباشر: حقق صافي الاستثمار الأجنبي المباشر للفصل الثالث 2024 انخفاضًا نسبته (48.3%) ليبلغ (1503.1) مليون دولار مقابل (2908) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى زيادة قيمة الاستثمار المباشر في الداخل بنسبة (49.5%) نتيجة زيادة مدفوعات الشركات الصينية العاملة في العراق ضمن الاتفاقية المبرمة مع العراق في مجال قطاع الانشاء والتشييد والتي تُدفع مستحقاتها من خلال الاتفاقية الصينية وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي وزيادة بيع الأسهم في الاستثمار المباشر فوق (10%) في سوق العراق للأوراق المالية ضمن الاستثمار المباشر الغير نفطي، في حين سجّل الاستثمار النفطي والذي يُمثّل الكُلف البترولية المدفوعة للشركات الأجنبية والتي تُعدّ خصومًا مالية على العراق انخفاضًا بنسبة (0.2%)، وكما موضّح في الشكل (11).



بينما سجّل الاستثمار الاجنبي في الخارج والذي يمثل مقبوضات أو (الأصول المالية للبلاد المستثمر) انخفاضاً بلغت نسبته (12.7%) والذي سجّل مساهمة نسبية بلغت (5.4%) من صافي الاستثمار المباشر مقابل مساهمتها البالغة (3.2%) للفصل السابق، وكما في الشكل (12).



2-3 استثمار الحافطة : يُسجّل هذا الحساب تدفقاً في موجوداته لیبيلغ (1.0) مليون دولار للفصل الثالث المتمثل بشراء الأسهم في القطاع المصرفي وانه لم يُسجّل أي تدفق يذكر في الفصل السابق لذات العام النوع، كما في شكل (13).



3-3 الاستثمارات الأخرى: سجّلت تدفقات هذا النوع من الاستثمارات للفصل الثالث من عام 2024 انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته (114.6%) لتبلغ (-310.9) مليون دولار مقابل (2131.4) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى:

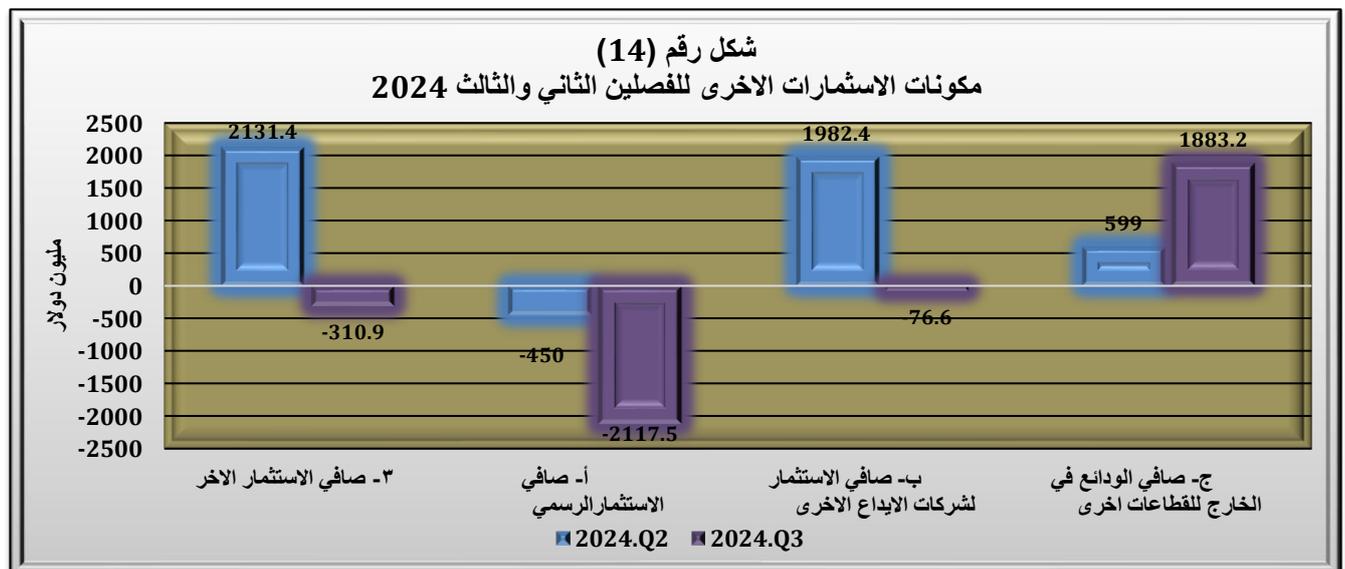
1-3-3 صافي الاستثمار الرسمي: سجّل صافي الاستثمار الرسمي للفصل الثالث لعام 2024 انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته (370.6%) ليبلغ (-2117.5) مليون دولار مقابل (-450) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى انخفاض الاستثمار الرسمي وصافي الاستثمار لشركات الإيداع الأخرى وكما يلي :-

- **موجودات الاستثمار الرسمي** سجّلت تراجعاً ملحوظاً بلغت نسبته (102.9%) ليبلغ (-3872.6) مليون دولار مقابل (-1908.5) مليون دولار للفصل السابق نتيجة ارتفاع ائتمانات التجارة على العراق عن تصدير النفط الخام بنسبة (31984.8%) عن الفصل السابق وتحسناً طفيفاً في تدفقات الرصيد المتاح للحكومة وبنسبة (7.6%) عن الفصل السابق .

- **مطلوبات الاستثمار الرسمي :** سجّل هذا الحساب تراجعاً بلغت نسبته (20.3%) ويُعزى ذلك لارتفاع الالتزامات على الحكومة بنسبة (91.3%) نتيجة زيادة مستحقات الشركات النفطية، بالرغم من زيادة تسديدات العراق من الدين الخارجي بنسبة (2.9%)، في حين سجل المسحوب من القروض انخفاضاً بنسبة (37.2%) عن الفصل السابق.

2-3-3 صافي الاستثمار لشركات الإيداع الأخرى: سجّل صافي الاستثمار لشركات الإيداع الأخرى تراجعاً ملحوظاً بلغت نسبته (103.9%)، ويُعزى ذلك إلى انخفاض جانب الموجودات بنسبة (104.4%) ليُسجّل (-78) مليون دولار للفصل الثالث 2024 في حين سجل (1769.5) مليون دولار للفصل السابق، في حين سجّل جانب المطلوبات انخفاضاً بنسبة (99.3%) ليبلغ (-1.4) مليون دولار للفصل الثالث 2024 مقابل (-212.9) مليون دولار للفصل السابق.

3-3-3 سجّل صافي ودائع القطاع الخاص في الخارج : والمتضمن ودائع العراقيين المقيمين في الخارج وأرباح الشركات النفطية المحلية المحولة للخارج، نموًا بلغت نسبته (214.4%) لتبلغ (1883.2) مليون دولار للفصل الثالث 2024 مقابل (599) مليون دولار للفصل السابق، وكما موضّح في الشكل (14).



4-3 الأصول الاحتياطية: سجّل جانب الأصول الاحتياطية تراجعًا طفيفًا بلغت نسبته (29.3%) مسجلةً تدفقًا موجبًا قدره (1361.7) مليون دولار مقابل تدفقًا قدره (1924.7) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى هذا التراجع إلى التغيرات الحاصلة في مكونات الأصول الاحتياطية، وكما يأتي:

1-4-3 حقوق السحب الخاصة: سجّلت تدفقات حقوق السحب الخاصة نموًا بلغت نسبته (1037.1%) لتبلغ (39.8) مليون دولار مقابل تدفقه البالغ (3.5) مليون دولار للفصل السابق ويُعزى ذلك إلى قيام العراق بشراء وحدات جديدة من حقوق السحب الخاصة.

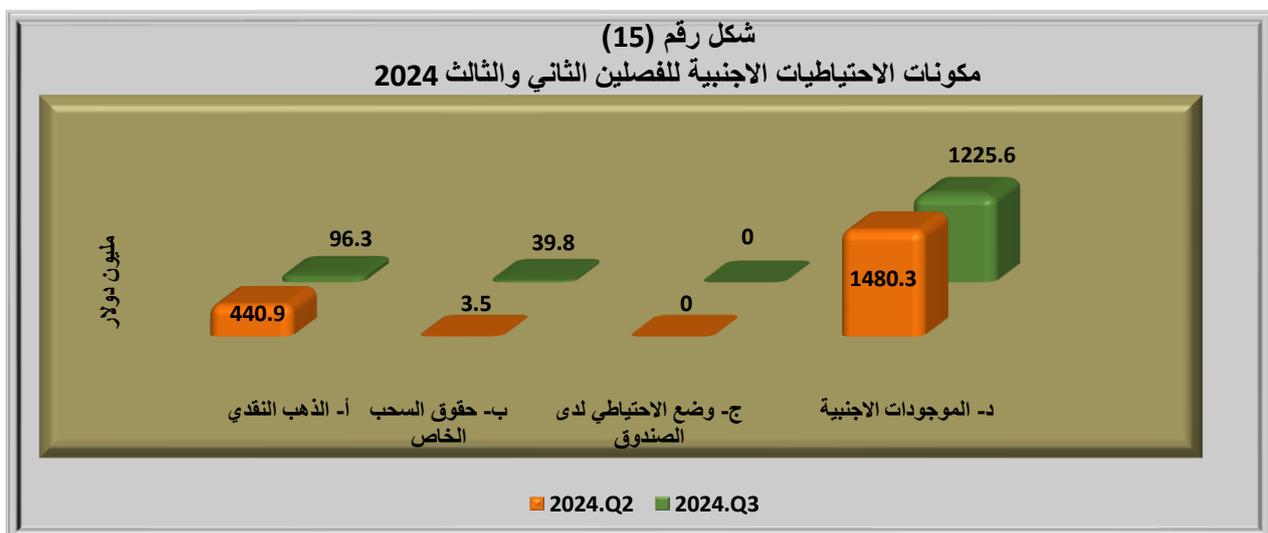
2-4-3 الذهب النقدي: سجّل احتياطي العراق من الذهب النقدي للفصل الثالث 2024 تدفقًا بلغ قدره (96.3) مليون دولار مقابل (440.9) مليون دولار مسجلًا تراجعًا بلغت نسبته (78.2%) عن الفصل السابق.

3-4-3 وضع الاحتياطي لدى الصندوق: لم يشهد وضع احتياطي العراق لدى صندوق النقد الدولي أي تغييرات تُذكر.

4-4-3 الموجودات الأجنبية: سجّلت الموجودات الأجنبية للفصل الثالث من عام 2024 تراجعًا بلغت نسبته (17.2%) لتبلغ تدفقًا قدره (1225.6) مليون دولار مقابل تدفقاتها البالغة (1480.3) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى التراجع الحاصل في مكوناتها، وكما يأتي:

● **العملة والودائع:** سجّلت العملة والودائع للفصل الثالث لعام 2024 نموًا بلغت نسبته (97.3%) لتبلغ (2916.4) مليون دولار مقابل تدفقها البالغ قيمته (1478.4) مليون دولار للفصل السابق لذات العام، ويُعزى ذلك إلى زيادة جانب العملة والودائع لدى البنوك الخارجية بنسبة (705.4%) وبمساهمة نسبية (81.0%) من صافي تدفق العملة والودائع للفصل الثالث 2024، أما من جانب العملة والودائع لدى السلطات النقدية سجّلت تراجعًا بنسبة (53.3%) لتبلغ (553.4) مليون دولار للفصل الثالث مقابل (1185) مليون دولار للفصل السابق لذات العام.

● **الأوراق المالية:** سجّلت الأوراق المالية للفصل الثالث لعام 2024 تراجعًا ملحوظًا بتدفعها السالب بنسبة (89089.5%) لتبلغ (-1690.8) مليون دولار مقابل تدفقها الموجب البالغ (1.9) مليون دولار للفصل السابق، وبمساهمة مساهمة (138.0%) من تدفقات الموجودات الأجنبية ويُعزى ذلك التراجع إلى انخفاض إذونات الخزائن الأجنبية والتي تشكل جزء منها الاستثمار في السندات الطويلة الاجل، والشكل (15) يبيّن مكونات الأصول الاحتياطية.



4- فقرة صافي السهو والخطأ:

على الرغم من التوازن المبدئي في حسابات ميزان المدفوعات ، إلا أنه من الناحية العملية هناك اختلالات تنشأ نتيجة قصور البيانات المصدرية ووسائل إعداد البيانات، ويطلق على هذا الاختلال بـ(صافي السهو والخطأ)، وهو إحدى السمات المعتادة في بيانات ميزان المدفوعات ، حيث يتم اشتقاق هذه الفقرة كقيمة باقية على أساس قيمة صافي الإقراض أو صافي الاقتراض، كذلك يمكن اشتقاق هذه الفقرة بطريقة أخرى من المعادلة الآتية :

$$\text{فقرة صافي السهو والخطأ} = \text{صافي الحساب المالي} - (\text{صافي الحساب الجاري} + \text{صافي الحساب الرأسمالي})$$

- أ - تُشير القيمة الموجبة لفقرة صافي السهو والخطأ إلى الانخفاض الشديد في قيمة القيود الدائنة في الحسابين الجاري والرأسمالي.
- ب - و/ أو الارتفاع الشديد في قيمة القيود المدينة في الحسابين الجاري والرأسمالي.
- ج - و/أو الارتفاع الشديد في قيمة صافي زيادة الأصول في الحساب المالي.
- د - و/ أو الانخفاض الشديد في قيمة صافي زيادة الخصوم في الحساب المالي.
- (وتنعكس هذه الاتجاهات عندما تكون قيمة صافي السهو والخطأ سالبة).

أظهر ميزان المدفوعات العراقي للفصل الثالث من عام 2025، وكما في الجدول (3) ظهور صافي فقرة السهو والخطأ بإشارة سالبة محققة قيمة (-1821.4) مليون دولار مقابل (-2566.0) مليون دولار للفصل السابق، حيث حقق الجانب الدائن من الحساب الجاري تغيراً بلغت قيمته (-694) مليون دولار عن الفصل السابق، في مقابل تحقيق الجانب المدين تغيراً بلغت قيمته (4459.7) مليون دولار وبصافي قيمة بلغت (4376.4) مليون دولار، ولم يُسجّل الحساب الرأسمالي اي تغير في الجانب الدائن ولكن شهد تغيراً في الجانب المدين بلغت قيمته (0.1) مليون دولار عن الفصل السابق، أما الحساب المالي فقد حقق الجانب الدائن تغيراً بلغت قيمته (-3101.2) مليون دولار فيما حقق الجانب المدين تغيراً قيمته (1308) مليون دولار وبصافي قدره (2554.9) مليون دولار، حيث يعكس الحساب المالي العمليات التعويضية أو التابعة للعمليات الحقيقية المُسجّلة في الحساب الجاري، وإن ظهور فقرة صافي السهو والخطأ بإشارة سالبة يؤشر وجود عدد من المعاملات التي لم يتم تسجيلها في الحساب الجاري أو بنود قُدّرت بأقل من قيمتها.

جدول (3) الجوانب الدائنة والمدينة في الحسابات الرئيسية لميزان المدفوعات										
التغيرات النسبية والحقيقية				Q3-2024			Q2-2024			
تغير قيمة المدين (مليون دولار)	تغير قيمة الدائن (مليون دولار)	التغير في الجانب المدين (%)	التغير في الجانب الدائن (%)	صافي	مدين	دائن	صافي	مدين	دائن	
4459.7	-694	21.7%	-2.3%	4376.4	25046.8	29423.2	9530.1	20587.1	30117.2	الحساب الجاري
0.1	0	%100	%100	-0.1	0.1	0	0	0	0	الحساب الرأسمالي
1308	-3101.2	-29.2%	-125.2%	2554.9	-3178.3	-623.4	6964.1	-4486.3	2477.8	الحساب المالي
				-1821.4			-2566.0			صافي السهو والخطأ

الشكل (16) يوضح فقرة صافي السهو والخطأ في تفسير اختلال ميزان المدفوعات

صافي السهو
والخطأ

-1821.4





bop.stat@cbi.iq